ثالثا: دور الوساطة المالية في الاقتصاد

يساهم النظام البنكي في جمع الموارد (تعبئة الادخار) وتخصيصها وإنشاء وسائل الدفع وتسيير آليته وذلك من أجل المشاركة في ديناميكية النمو الاقتصادي. ويمكن تلخيص دور الوساطة المالية في الاقتصاد من خلال النقاط التالية:

- الفصل ما بين قرارات الاستثمار وقرارات التمويل والذي جعل من الممكن تحقيق الاستثمارات في لحظة معينة بشكل مستقل عن تدفقات (قرارات) الادخار المتاح.
- تعمل الوساطة المالية على تشجيع الادخار عبر عدة عوامل محفزة مثل مختلف الأموال (السندات) التي تقترحها والعائد الذي تمنحه وكذلك السيولة التي تجعلها متاحة لأصحابها في أي وقت.
- تسمح الوساطة بتمتين الثقة بين مختلف الأطراف وذلك عبر تسييرها المتطور للمخاطر الذي يزيد القدرة على التحكم فيها بالتالي المحافظة على رأس المال.
- تسمح الوساطة المالية بتوفير الموارد التمويلية بتكاليف (أسعار) تناسب مختلف الأطراف حيث يستطيع المقرضون النهائيين (أصحاب الفائض) الحصول على عوائد صافية قد تفوق ما يحصلون عليه في حالة العلاقة المالية المباشرة، كما يستطيع المقترضون النهائيين (أصحاب العجز) دفع فوائد تقل عن الفوائد التي يدفعونها في حالة العلاقة المالية المباشرة.

رابعا: أهمية وجود الوساطة المالية

يمكن تحديد أهمية الوساطة المالية بالنسبة لكل طرف من أطراف علاقة التمويل كما يلي:

1-بالنسبة لأصحاب الفائض المالي: يستفيد أصحاب الفائض المالي من وجود وساطة مالية في الجوانب التالية:

- نظرا للقوانين والتنظيمات المعدة خصيصا لحماية المودعين فأموال المودع هي إذن مضمونة الحفظ.
- إمكانية حصول صاحب الفائض المالي على السيولة في أي وقت فالمؤسسات المالية الوسيطة مجبرة على الاحتفاظ بجزء من الأموال في شكل سائل لمواجهة مثل هذه الاحتمالات.
- يتجنب صاحب الفائض المالي مخاطر عدم التسديد التي تكون كبيرة في حالة الإقراض المباشر.
- الوساطة المالية بحكم طبيعة نشاطها تتيح إمكانية مستمرة لقبول الأموال في أي وقت أي تعفي أصحاب الفائض المالي من إنفاق الوقت والجهد في البحث عن المقترضين المحتملين.

2-بالنسبة لأصحاب العجز المالي: يستفيد أصحاب العجز المالي من وجود الوساطة المالية في الجوانب

التالي:

– توفر الوساطة المالية الأموال اللازمة بشكل كافي في الوقت المناسب لأصحاب العجز المالي.

– يجنب وجود الوساطة المالية المقترض باعتبارها هيئة قرض مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية

– يسمح وجود الوساطة المالية من توفير قروض بتكاليف أقل نسبيا (الفوائد المفروضة على القروض غير المرتفعة).

3–بالنسبة للوساطة المالية ذاتها: من بين المكاسب التي تستفيد منها الوساطة المالية (النظام البنكي) نذكر ما يلي:

– الفائدة على القروض

– استعمال مواد غير مكلفة في الغالب (الودائع التجارية فمعظم الأنظمة النقدية تضع منح وفوائد على هذا النوع من الودائع).

– يسمح الحصول على ودائع للوساطة المالية بتوسيع قدرتها على منح القروض وذلك بإنشاء نقود الودائع ويعني هذا أن البنوك تستطيع أن تمنح قروضا أكثر مما تحصل عليه من ودائع، مما يزيد من إمكانياتها في زيادة الأرباح.

4–بالنسبة للاقتصاد ككل: يستفيد الاقتصاد من وجود الوساطة المالية في كثير من الجوانب أهمها:

– تفادي مشكلة التناقض، وعدم توافق الرغبات بين طرفي الوساطة المالية من حيث الزمان والمكان والمبلغ، حيث تعمل هذه الوساطة على دفع عجلة النشاط الاقتصادي.

– تعبئة الموارد خاصة الادخارات الصغيرة منها وتحويلها إلى قروض وأموال كبيرة بعد تجميعها خدمة للاقتصاد

– إيجاد نوع من التمويل الذاتي للاقتصاد، وتفادي مشكلة التمويل النقدي الذي ينتج عادة عن الإصدار النقدي الجديد ولكن هذا يرتبط بدوره بمدى فعالية الوساطة المالية في تجميع الأموال.